World Food Programme
Programme Alimentaire Mondial
Programa Mundial de Alimentos
برنامج الأغذية العالمي

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الثانية
روما، 16 – 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2026

التوزيع: عام
التاريخ: 19 أكتوبر/تشرين الأول 2026
اللغة الأصلية: الإنكليزية

البند 7 من جدول الأعمال
WFP/EB.2/2026/7-A/12
المسائل التشغيلية – الخطط الاستراتيجية القطرية
لاتّخاذ قرار

وثائق المجلس التنفيذي متاحة على موقع **البرنامج** على الإنترنت (https://executiveboard.wfp.org).

الخطة الاستراتيجية القطرية لزمبابوي (2027-2031)

المدة	1 يناير/كانون الثاني 2027–31 ديسمبر/كانون الأول 2031
مجموع التكاليف التي يتحملها **البرنامج**	512 844 179 دولارا أمريكيا
الدرجة على الإطار بشأن المساءلة عن النتائج	6-2

مشروع القرار*

يوافق المجلس على الخطة الاستراتيجية القطرية لزمبابوي للفترة 2027–2031 (WFP/EB.2/2026/7-A/12) بتكلفة إجمالية يتحملها **البرنامج** قدرها 512 844 179 دولارا أمريكيا.

* هذا مشروع قرار، وللاطلاع على القرار النهائي المعتمد من المجلس، يرجى الرجوع إلى وثيقة القرارات والتوصيات الصادرة في نهاية الدورة.

لاستفساراتكم بشأن الوثيقة:

السيد M. Hollingworth
مساعد المدير التنفيذي
إدارة العمليات البرامجية
بريد إلكتروني: matthew.hollingworth@wfp.org

السيدة B. Clemens
المديرة القطرية
بريد إلكتروني: barbara.clemens@wfp.org

*هذه الخطة الاستراتيجية القطرية متوائمة مع الخطة الاستراتيجية **للبرنامج** للفترة 2026-2029، وتسترشد بالمبادئ الإنسانية وإطار السياسات الموافق عليه في **البرنامج**.*

الأولويات البرامجية والشراكات الاستراتيجية في البرنامج

1- تواجه زمبابوي انعدام الأمن الغذائي بشكليه العرضي والدوري. وقد تؤدي الصدمات الشديدة إلى تفاقم الاحتياجات بشكل حاد، كما حدث أثناء الجفاف الناجم عن ظاهرة النينيو، حين عانى 7.1 مليون شخص، أي ما يقرب من 44 في المائة من السكان، من انعدام الأمن الغذائي.[1] ويستمر انعدام الأمن الغذائي الدوري حتى في السنوات التي تشهد ظروفا أفضل؛ ففي الفترة من يناير/كانون الثاني إلى مارس/آذار 2026، عانى 2.9 مليون شخص، أي 18 في المائة من السكان، من انعدام الأمن الغذائي.[2]

2- ويواجه البلد أيضا عبئا ثلاثيا من سوء التغذية: إذ يصيب التقزم 27 في المائة من الأطفال دون سن الخامسة، ويصيب فقر الدم 42 في المائة من النساء في سن الإنجاب، ويعاني 35.5 في المائة من البالغين من فرط الوزن والسمنة.[3]

3- وتتمثل الفئات الأكثر عرضة لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في زمبابوي في الأسر في المناطق المعرضة للصدمات، والنساء والبنات، والأطفال دون سن الخامسة، والشباب، والأشخاص ذوي الإعاقة، والمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، واللاجئين وطالبي اللجوء.

4- وأكد تقييم الخطة الاستراتيجية القطرية لزمبابوي للفترة 2022-2026 أن الميزة النسبية **للبرنامج** في زمبابوي تكمن في نطاق وصوله الإنساني وقدرته في مجال اللوجستيات على نطاق واسع، إلى جانب خبرته التقنية في مجال الحماية الاجتماعية المستجيبة للصدمات، والعمل الاستباقي، وتحليل الأمن الغذائي. ولا تزال شبكة التخزين التابعة **للبرنامج**، وتنسيق النقل، وتيسير الإجراءات الجمركية، ونظم سلاسل الإمداد الشاملة، تمثل مجتمعة مميزات رئيسية **للبرنامج**. ويُعد **البرنامج** جهة جامعة محايدة، تحظى بثقة الحكومة، والجهات المانحة، وكيانات الأمم المتحدة الأخرى، والقطاع الخاص.

5- ومن خلال الخطة الاستراتيجية القطرية للفترة 2027-2031، سيعطي **البرنامج** الأولوية للاستعداد لحالات الطوارئ والعمل الاستباقي، وسيدعم الحكومة في الجمع بين أصحاب المصلحة في القطاع الخاص والشركاء الآخرين من أجل تعزيز نظم إدارة مخاطر الكوارث والاستعداد لها الوطنية القيادة. ويتواءم هذا النهج مع الأهداف المحددة في استراتيجية التنمية الوطنية الثانية لزمبابوي.[4]

6- ومن خلال ثلاث حصائل يعزز بعضها بعضا، سيتصدى **البرنامج** للصدمات عن طريق الاستعداد والاستجابة، مع الاستثمار استباقيا في القدرة على الصمود في المناطق المعرضة للصدمات والتي تعاني من انعدام الأمن الغذائي، من أجل الحد من الاحتياجات لناحية المساعدة في المستقبل. وسيضمن التكامل الجغرافي بين الاستجابة للأزمات وبرامج بناء القدرة على الصمود الاتساق بين الحصائل الثلاث وتحقيق أقصى أثر لأنشطة **البرنامج**.

7- وستضطلع الشراكات بدور محوري في تنفيذ الخطة الاستراتيجية القطرية، بما يدعم التنفيذ والاستدامة على السواء. وسيعمل **البرنامج** في شراكة وثيقة مع الحكومة والشركاء الآخرين، ولا سيما الوكالتين الأخريين اللتين تتخذان من روما مقرا لهما، والجهات الفاعلة في القطاع الخاص، من أجل تعزيز المنصات الوطنية وتوسيع نطاقها.

---

[1] لجنة تقييم سبل كسب العيش في زمبابوي. 2024. *تقييم سبل كسب العيش الريفية لعام 2024*؛ لجنة تقييم سبل كسب العيش في زمبابوي. 2024. *تقييم سبل كسب العيش الحضرية لعام 2024*. الوكالة الوطنية للإحصاء في زمبابوي. 2022. *التوقعات السكانية*.

[2] لجنة تقييم سبل كسب العيش في زمبابوي. 2025. *تقييم سبل كسب العيش الريفية لعام 2025*؛ لجنة تقييم سبل كسب العيش في زمبابوي. 2025. *تقييم سبل كسب العيش الحضرية لعام 2025*؛ الوكالة الوطنية للإحصاء في زمبابوي. 2022. *التوقعات السكانية*.

[3] الأمم المتحدة. 2026. التحليل القطري المشترك لزمبابوي (قيد النشر). يشير التحليل القطري المشترك لعام 2026 (قيد النشر) إلى أن معدل انتشار التقزم يبلغ 27 في المائة بين الأطفال دون سن الخامسة، استنادا إلى استقصاء ديمغرافي وصحي تم إجراؤه في الفترة 2023-2024. وأشار تقييم أجرته لجنة تقييم سبل كسب العيش في زمبابوي في عام 2025 إلى معدل انتشار أحدث بلغ 23.8 في المائة.

[4] جمهورية زمبابوي. 2025. *استراتيجية التنمية الوطنية الثانية*. ويتواءم النهج، بوجه خاص، مع الهدف 1 المتعلق باستقرار الاقتصاد الكلي؛ والهدف 3 المتعلق بتطوير البنية التحتية؛ والهدف 4 المتعلق بالأمن الغذائي والتغذوي والقدرة على الصمود في وجه تغير المناخ؛ والهدف 5 المتعلق بالعلوم والتكنولوجيا وتنمية رأس المال البشري؛ والهدف 7 المتعلق بتوظيف الشباب وريادة الأعمال؛ والهدف 8 المتعلق بالحماية الاجتماعية والإنصاف.

8- ويُعد إضفاء الطابع المحلي محوريا في هذه الخطة الاستراتيجية القطرية: إذ سيتحول **البرنامج** تدريجيا من الشراكات القائمة على المعاملات إلى الشراكات التعاونية، مع تعزيز دور الجهات الفاعلة المحلية والوطنية بوصفها أطرافا شريكة تقنية، وزيادة تأثيرها في صياغة السياسات، والعمليات، ومنصات التنسيق. وسيرتكز تصميم البرامج على نُهج تركّز على الأشخاص، بما يضمن تكافؤ فرص حصول النساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة على المعلومات والمعرفة، وفرص كسب العيش. وسيجري تعميم التغذية وتمكين النساء والبنات في جميع حصائل الخطة الاستراتيجية القطرية وأنشطتها.

9- واستنادا إلى التحليل القطري المشترك، سيساهم **البرنامج** في ثلاثة مجالات ذات أولوية في إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة في زمبابوي للفترة 2027-2031، وهي: النمو الاقتصادي الشامل؛ والقدرة على الصمود في وجه تغير المناخ، والطاقة، والأمن الغذائي؛ وتنمية رأس المال البشري. وستكون حصائل الخطة الاستراتيجية القطرية مستمدة من مجالات الأولوية هذه، وستساهم في تحقيق حصائل الأمم المتحدة المشتركة المقابلة لها.

الحصيلة 1 للخطة الاستراتيجية القطرية: تحسّن قدرة الأشخاص المتضررين من الصدمات في زمبابوي على تلبية احتياجاتهم الغذائية والتغذوية الأساسية قبل الأزمات وأثناءها وبعدها

10- في إطار النشاط 1، سيدعم **البرنامج** الحكومة[5] في مجال إدارة مخاطر الكوارث على المستوى الوطني من خلال العمل الاستباقي والاستجابة المبكرة. وباستخدام نظم الإنذار المبكر، وعتبات التفعيل المتفق عليها، والتمويل المرتب مسبقا، سيقدم **البرنامج** المساعدة في الوقت المناسب قبل وقوع الصدمات وبعدها بفترة وجيزة، مما يساعد على حماية الأرواح والحد من استراتيجيات التكيف السلبية. وستوفر آليات التمويل، مثل بوليصة (Replica) الخاصة بالوكالة الأفريقية لاستيعاب المخاطر تمويلا تكميليا سريعا ويمكن التنبؤ به بحسب الحاجة.

11- وعند إطلاق نداءات إنسانية، سيقدم **البرنامج** مساعدة غذائية موجهة في حالات الطوارئ، عينية أو نقدية، بطريقة قائمة على المبادئ وخاضعة للمساءلة، مع إعطاء الأولوية للأسر الأشد معاناة من انعدام الأمن الغذائي وللسكان الأكثر عرضة لمخاطر سوء التغذية، بما يتماشى مع استراتيجية تخفيف العجز الغذائي، ودعم الكفاية التغذوية للمساعدة التي تقودها الحكومة واستهدافها. وسيحتفظ **البرنامج** بقدرة احتياطية للطوارئ للاستجابة السريعة وتوسيع نطاقها عند الاقتضاء.

12- وبالتنسيق مع الحكومة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والشركاء الآخرين، سيواصل **البرنامج** تقديم المساعدة الغذائية إلى اللاجئين في مستوطنة تونغوغارا للاجئين من خلال حزمة تشمل الحبوب المقدمة من الحكومة، والتحويلات القائمة على النقد، والتثقيف التغذوي، والتدخلات المتعلقة بالتغيير الاجتماعي والسلوكي. وستُستكمل هذه الحزمة بأنشطة لبناء القدرة على الصمود في إطار الحصيلة 2، تهدف إلى الحد من الاعتماد على المساعدة الإنسانية مع مرور الوقت.

13- وفي إطار النشاط 2، سيدعم **البرنامج** تعزيز النظم الوطنية ودون الوطنية للاستعداد لحالات الطوارئ والاستجابة لها، من باب الإخبار بما في ذلك إدارة المعلومات المتعلقة بمخاطر الكوارث ونظم الإنذار المبكر المتعددة الأخطار. وسيعزز ذلك التخطيط للعمل الاستباقي وتنسيق الاستجابات على نطاق الحكومة والمؤسسات ذات الصلة.

14- ومن خلال التخزين المسبق، والاتفاقات الإطارية، والشراكات مع الجهات الفاعلة الوطنية والمحلية، ودعم إنشاء شبكة لوجستية استراتيجية،[6] سيواصل **البرنامج** تعزيز الجهوزية التشغيلية بما يمكّن من تقديم استجابات سريعة ومتسمة بالكفاءة وقابلة للتوسيع عند وقوع الصدمات.

15- وبالتعاون مع الوزارات المعنية بالخدمة العامة والرعاية الاجتماعية، سيعزز **البرنامج** المساعدة الاجتماعية المستجيبة للصدمات، وسيدعم إنشاء سجل اجتماعي وطني موحد يعزز الكفاءة من خلال تحسين السرعة والدقة والمركزية، لضمان وصول الموارد المحدودة إلى السكان الأكثر عرضة للمخاطر.

[5] بشكل أساسي الوزارات والإدارات المعنية بالزراعة، والحكومة المحلية، والأشغال العامة، والرعاية الاجتماعية، والحماية المدنية، وخدمات الأرصاد الجوية.

[6] سيرسي **البرنامج** أسس إنشاء منطقة لتجميع المساعدات الإنسانية وتجهيزها لتستكملها مراكز فرعية. وستعطي جهوزية سلسلة الإمداد الأولوية للموردين المحليين، والاتفاقات الإطارية المؤهلة مسبقا، والاحتياطي الاستراتيجي من الحبوب التابع للحكومة باعتباره خيارا موثوقا في حالات الطوارئ.

16- وسيعمل **البرنامج** مع الوزارات المعنية بالبيانات والتحليلات، ومع الشركاء من أجل تعزيز قدرات تحليل الأمن الغذائي والتغذية والأسواق، بما يضمن استخدام البيانات المصنفة بحسب الجنس والعمر وأوجه الضعف لتوجيه تصميم البرامج واستهدافها وتكييفها. وسيزوّد **البرنامج** أيضا الحكومة والشركاء بخدمات البيانات والتحليلات عند الطلب في إطار الحصيلة 3.

17- وسيضمن **البرنامج** إدماج التغذية في جهود الاستجابة لحالات الطوارئ من خلال توفير سلال غذائية مراعية للتغذية، تشمل أغذية مغذية متخصصة للأطفال دون سن الخامسة، والحوامل والمرضعات من النساء والبنات، وغيرها من الفئات الضعيفة من الناحية التغذوية. وفي إطار استراتيجيته لإضفاء الطابع المحلي، سيعزز **البرنامج** الاستعداد لحالات الطوارئ والاستجابة لها من خلال العمل مع المنظمات المجتمعية، والسلطات المحلية، والزعماء التقليديين، والقطاع الخاص، ومقدمي الخدمات الوطنيين في مجالي اللوجستيات والخدمات المالية، من أجل تعزيز قدراتهم على قيادة جهود الاستعداد واستدامتها.

الحصيلة 2 للخطة الاستراتيجية القطرية: بحلول عام 2031، ازدياد تنوّع سبل كسب العيش لدى المجتمعات المحلية المعرضة للمخاطر واستفادتها من نظم غذائية معززة محلية القيادة تخفف الاحتياجات في المستقبل

18- في إطار هذه الحصيلة، وبما يتماشى مع ولاية **البرنامج**، وميزته النسبية وخطته الاستراتيجية، سيواصل **البرنامج** التحول من مشاريع القدرة على الصمود التي يقودها **البرنامج** إلى نموذج متكامل للقدرة على الصمود يجري تصميمه بالاشتراك مع الوزارات المعنية بالزراعة، وشؤون المرأة، والشباب، وشؤون الحكومة المحلية، وبالتعاون مع الوكالتين الأخريين اللتين تتخذان من روما مقرا لهما والشركاء الآخرين، بهدف الحد، على نطاق واسع، من انعدام الأمن الغذائي والاحتياجات الإنسانية في المستقبل. وقد صُمم النموذج بحيث يتسنى تكراره تدريجيا خلال فترة الخطة الاستراتيجية القطرية، كلما تعززت النظم الوطنية وأصبحت الظروف أنسب لذلك.

19- وفي إطار النشاط 3، ستستفيد المجتمعات المحلية المعرضة للمخاطر من دعم متكامل للقدرة على الصمود يشمل إصلاح النظم الإيكولوجية، ومهارات كسب العيش، والخدمات المالية، وإمكانية الوصول إلى الأسواق. ولتحقيق الأثر على نطاق واسع، يرتكز النموذج المتكامل على منصات وطنية قائمة، مثل وحدات الأعمال القروية، التي تعمل كمراكز تربط المجتمعات المحلية بالأسواق، والممارسات الزراعية التجديدية، والأصول الإنتاجية، وخدمات سلامة الأغذية وجودتها. وسيشمل دور **البرنامج** دعم تنسيق المشتريات المحلية من خلال المؤسسات الوطنية؛ وإقامة روابط بين المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة وفرص في السوق يمكن التنبؤ بها، بما في ذلك قنوات المشتريات المؤسسية؛ وتعزيز التجميع، ومعايير سلامة الأغذية وجودتها، وإمكانية التتبع، وإدارة ما بعد الحصاد. وستكون جميع التدخلات محددة زمنيا، ومصممة بصورة مشتركة منذ البداية مع الحكومات المعنية والجهات الفاعلة في النظم الغذائية، وموجهة نحو تعزيز القدرات والنظم.

20- ولتمكين أصحاب الحيازات الصغيرة من الصمود في وجه الصدمات وإدارة المخاطر، سيواصل **البرنامج** دعم وتعزيز خدمات المعلومات المتعلقة بالطقس والمناخ التي تقودها الحكومة، والخدمات المالية، بما فيها أدوات التأمين المتناهي الصغر. وستساهم هذه التدابير في بناء سلاسل إمداد تشمل أصحاب الحيازات الصغيرة وقادرة على الصمود في وجه الصدمات، وفي ترسيخ حصائل القدرة على الصمود ضمن النظم الوطنية وأطر الحماية الاجتماعية.

21- وسيعمل **البرنامج** مع الوزارات المعنية بالصحة والتغذية، والقطاع الخاص، والشركاء الآخرين للوقاية من سوء التغذية، بما في ذلك من خلال تقوية الأغذية. وسيعزز القدرات المحلية على تجهيز الأغذية المغذية وتوزيعها، وسيدعم المشاريع التجارية التي يقودها كل من النساء والشباب.

22- وستشمل الأولويات الشاملة في إطار الحصيلة 2 تمكين النساء، والتغذية، والاستدامة البيئية، وإضفاء الطابع المحلي. وسيشجع **البرنامج** نُهجا تقودها المجتمعات المحلية تعزز المشاركة في صنع القرار وتوسع نطاق الحصول على الفرص الاقتصادية، ولا سيما بالنسبة إلى النساء. وستُدمَج التغذية من خلال تدخلات مجتمعية تعزز الأنماط الغذائية الصحية وممارسات التغذية، ولا سيما للنساء، والبنات، والأولاد.

الحصيلة 3 للخطة الاستراتيجية القطرية: حصول الحكومة والشركاء على خدمات موثوقة تمكّنهم من الوصول إلى الأشخاص الأكثر عرضة للمخاطر وتلبية احتياجاتهم طوال العام

23- في إطار النشاط 4، سيقدم **البرنامج** إلى الحكومة والشركاء في المجالين الإنساني والإنمائي والشركاء من القطاع الخاص حزمة موسعة من خدمات سلسلة الإمداد عند الطلب. وستمكّن خدمات المشتريات والنقل والتسليم في الميل الأخير الشركاء من تقديم المساعدة بصورة موثوقة وعلى نطاق واسع. وبالاعتماد على شبكة مواقع التخزين الاستراتيجية التابعة له على امتداد الممرات الوطنية الرئيسية، سيقدّم **البرنامج** خدمات التخزين والتجميع والتجهيز التي ستعزز سرعة سلاسل الإمداد الخاصة بالشركاء وفعاليتها من حيث التكلفة.

24- وسيقدم **البرنامج** خدمات التحويلات القائمة على النقد عند الطلب، بالاعتماد على علاقاته القائمة مع مقدمي الخدمات المالية والمنصات الرقمية لضمان الشفافية، وإمكانية التتبع، والكفاءة التشغيلية للشركاء.

25- وسيدعم **البرنامج** الشركاء من خلال البيانات والتحليلات وغيرها من الخدمات المقدمة عند الطلب، بما يمكّنهم من تحسين التخطيط للمساعدة واستهدافها وتنفيذها. وسيشمل ذلك جمع البيانات وتحليلها وتوفير آليات التعقيبات والمساءلة لكيانات الأمم المتحدة الأخرى والجهات الفاعلة الإنسانية.

26- وستركز الأولويات الشاملة في إطار هذه الحصيلة على إضفاء الطابع المحلي، والاستدامة البيئية، والضمان، والمبادئ الإنسانية. وسيعطي **البرنامج** الأولوية للمشتريات المحلية حيثما أمكن، مع ربطها بالأنشطة المنفذة في إطار الحصيلة 2 بهدف تعزيز الاستدامة والحد من البصمة البيئية لسلاسل الإمداد. وستُنفَّذ البرامج في إطار آليات قوية للرقابة، وإدارة المخاطر، والمساءلة، بما يضمن الشفافية وحماية الموارد. وستسترشد جميع التدخلات بالمبادئ الإنسانية، بما يضمن تقديم مساعدة آمنة ومنصفة إلى السكان الضعفاء تصون كرامتهم.

نهج تحديد الأولويات

27- سيطبق **البرنامج** نهجا قائما على الأدلة لتحديد الأولويات من أجل تحقيق أقصى أثر لصالح السكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. وستسترشد قرارات تحديد الأولويات بالمبادئ الإنسانية وستستند إلى الأدلة على ثلاثة مستويات: الاحتياجات الجغرافية، والأثر البرامجي ومواطن ضعف الأسر. وفي حال وقوع صدمة كبرى وإطلاق نداء إنساني، سيعطي **البرنامج** الأولوية للأسر الأشد معاناة من انعدام الأمن الغذائي، بالتنسيق مع الجهات الحكومية المعنية؛ وفي سيناريوهات انخفاض التمويل، سيُنفَّذ نموذج **البرنامج** المتكامل في عدد أقل من المواقع، مع إعطاء الأولوية للعمق على حساب توسيع نطاق التغطية.

28- وستُحدَّد المواقع الجغرافية ذات الأولوية استنادا إلى مجموعة من العوامل، منها مدى التعرض للصدمات وأنماط انعدام الأمن الغذائي المتكرر. فعلى سبيل المثال، تُعدّ مقاطعات الممر الشرقي من بين أكثر المقاطعات تضررا من الأخطار الطبيعية الرئيسية في زمبابوي، وتشمل الجفاف والفيضانات والأعاصير. ويمكن استخدام مدى التعرض للصدمات أساسا للاستهداف الأولي في حالات الطوارئ؛ غير أنه إذا سمحت الظروف، فسيتحول الاستهداف إلى نهج قائم على مواطن الضعف يتواءم مع التوجيهات المؤسسية لضمان أن تستند المساعدة إلى تقييم الاحتياجات.

29- وستُنفَّذ الاستثمارات في مجال القدرة على الصمود على دفعات متعاقبة، بالاعتماد على الخبرات التكميلية للحكومة والوكالتين الأخريين اللتين تتخذان من روما مقرا لهما والشركاء في التنمية، مع تركيز الاستثمارات الأولية في المواقع التي تتعرض للصدمات أو تشهد أنماطا من انعدام الأمن الغذائي وتتمتع بمقومات قوية لنجاح هذه الاستثمارات، مثل مستوطنة تونغوغارا للاجئين ومقاطعات الممر الشرقي. وسيستند اختيار الأسر إلى تحليلات الأمن الغذائي، والتغذية، ومواطن الضعف والحماية، وتكمّله المشاركة المجتمعية وآليات المساءلة لتعزيز الشفافية، والحد من أخطاء الاستبعاد وحماية التماسك الاجتماعي.

استراتيجيات الانتقال

30- على ضوء النمو المطرد والمتواصل الذي شهدته القدرات الوطنية والمحلية على مدى سنوات، سيعطي **البرنامج** الأولوية للاستعداد لحالات الطوارئ بدلا من الاستجابة الدورية، ولتعزيز القدرات بدلا من التنفيذ المباشر. ولذلك، سيركز **البرنامج** على إضفاء الطابع المؤسسي على بروتوكولات العمل الاستباقي، ودعم الملكية الوطنية لتمويل مخاطر الكوارث من خلال المشاركة في السياسات، والدعوة إلى زيادة تخصيص الموارد المحلية، وتقديم المساعدة التقنية الموجهة، بما في ذلك البروتوكولات المتكاملة من التفعيل إلى التسليم لمواجهة مخاطر الجفاف والفيضانات والأعاصير. وسيدعم **البرنامج** أيضا نزاهة الاستهداف، وإدارة هوية المستفيدين، وتقديم المساعدة في الوقت المناسب، والرصد، ومعالجة التظلمات، للمساعدة على ضمان وفاء المساعدة التي تقودها الحكومة بمعايير التغطية، والحماية، والكفاية التغذوية. وسيخطط **البرنامج** للتسليم الفعلي للأصول[7] إلى السلطات الوطنية في نهاية فترة الخطة الاستراتيجية القطرية، بما يشكّل تعبيرا ملموسا عن التحول نحو الاستعداد لحالات الطوارئ والاستجابة لها بقيادة وطنية.

31- وفي إطار الحصيلة 2، سيدعم **البرنامج** إضفاء الطابع المؤسسي تدريجيا على نُهج بناء القدرة على الصمود من خلال المنصات الوطنية، والسلطات دون الوطنية، والنظام الإيكولوجي الأوسع نطاقا للجهات الفاعلة المحلية، بالتوازي مع نضوج هذا النظام الإيكولوجي وتوليه قدرا أكبر من الملكية. وسيبرز هذا التقدم في إقامة روابط دائمة مع الأسواق والحد من الاعتماد على المساعدة الإنسانية، إلى جانب تعزيز نظم القطاع العام القادرة على استدامة هذه النُهج وتوسيع نطاقها إلى ما بعد فترة الخطة الاستراتيجية القطرية.

32- ولضمان الاستدامة على المدى الطويل، سيستند **البرنامج** إلى تقييمات سلاسل القيمة والأسواق لتحديد الجهات الفاعلة في النظم الغذائية والمنصات الوطنية القادرة على خدمة المجتمعات المحلية المعرضة للمخاطر والاستجابة للطلب المجدي في السوق، والتعامل معها، وسينسق في الوقت عينه المشتريات المحلية على صعيد جميع الحصائل.

[7] تشمل الأصول مناطق تجميع المساعدات الإنسانية وتجهيزها والمراكز الفرعية المرتبطة بها. وستُحدَّد جداول زمنية مفصلة للتسليم في خطط مخصصة تُعدّ في بداية تنفيذ الخطة الاستراتيجية القطرية.

الملحق الأول

موجز خط الرؤية للخطة الاستراتيجية القطرية لزمبابوي

الجدول 1: موجز خط الرؤية للخطة الاستراتيجية القطرية لزمبابوي			
مجال التركيز	**الاستجابة للأزمات**	**بناء القدرة على الصمود**	**الاستجابة للأزمات**
حصيلة الخطة الاستراتيجية القطرية	**الحصيلة 1 للخطة الاستراتيجية القطرية:** تحسّن قدرة الأشخاص المتضررين من الصدمات في زمبابوي على تلبية احتياجاتهم الغذائية والتغذوية الأساسية قبل الأزمات وأثناءها وبعدها	**الحصيلة 2 للخطة الاستراتيجية القطرية:** بحلول عام 2031، ازدياد تنوّع سبل كسب العيش لدى المجتمعات المحلية المعرضة للمخاطر واستفادتها من نظم غذائية معززة محلية القيادة تخفف الاحتياجات في المستقبل	**الحصيلة 3 للخطة الاستراتيجية القطرية:** حصول الحكومة والشركاء على خدمات موثوقة تمكّنهم من الوصول إلى الأشخاص الأكثر عرضة للمخاطر وتلبية احتياجاتهم طوال العام
النشاط	**النشاط 1:** تقديم المساعدة الغذائية للأشخاص المتضررين من الأزمات، قبل الأزمات، وأثناءها، وبعدها.	**النشاط 3:** تزويد المجتمعات المحلية المعرضة للمخاطر بالدعم المتكامل مع تعزيز المنصات الوطنية والجهات الفاعلة في النظم الغذائية من أجل استدامة الأثر وتوسيع نطاقه.	**النشاط 4:** تقديم خدمات عند الطلب للحكومة والشركاء.
	النشاط 2: تعزيز القدرات والنظم الوطنية في مجالات الاستعداد لحالات الطوارئ، والعمل الاستباقي، والاستجابة المبكرة، والمساعدة المستجيبة للصدمات التي تقودها الحكومة.		

الملحق الثاني

توزيع ميزانية احتياجات الحافظة القطرية وتكاليفها بحسب حصيلة الخطة الاستراتيجية القطرية *(بالدولار الأمريكي)*

الجدول 2: ميزانية احتياجات الحافظة القطرية *(بالدولار الأمريكي)*[1]							
حصيلة الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة	النشاط	السنة الأولى 2027	السنة الثانية 2028	السنة الثالثة 2029	السنة الرابعة 2030	السنة الخامسة 2031	المجموع
1	1	14 576 214	31 026 122	26 723 825	11 802 739	13 262 139	**97 391 039**
	2	1 463 128	1 307 640	1 349 573	1 150 297	1 176 846	**6 447 484**
2	3	20 263 772	18 373 948	16 561 141	5 962 815	5 609 406	**66 771 082**
3	4	1 867 364	1 812 885	1 830 552	1 872 694	1 851 413	**9 234 907**
المجموع		**38 170 477**	**52 520 596**	**46 465 090**	**20 788 545**	**21 899 804**	**179 844 512**

الجدول 3: التوزيع الإرشادي للتكاليف بحسب حصيلة الخطة الاستراتيجية القطرية *(بالدولار الأمريكي)*				
	الحصيلة الاستراتيجية 1 للبرنامج	الحصيلة الاستراتيجية 2 للبرنامج	الحصيلة الاستراتيجية 3 للبرنامج	المجموع
	الحصيلة 1 للخطة الاستراتيجية القطرية	الحصيلة 2 للخطة الاستراتيجية القطرية	الحصيلة 3 للخطة الاستراتيجية القطرية	
مجال التركيز	**الاستجابة للأزمات**	**بناء القدرة على الصمود**	**الاستجابة للأزمات**	
التحويلات	78 167 680	50 083 950	8 011 571	**136 263 202**
التنفيذ	10 385 976	6 630 616	348 021	**17 364 613**
تكاليف الدعم المباشرة	8 947 304	5 981 285	875 315	**15 803 904**
المجموع الفرعي	**97 500 961**	**62 695 851**	**9 234 907**	**169 431 719**
تكاليف الدعم غير المباشرة	6 337 562	4 075 230	0	**10 412 793**
المجموع	**103 838 523**	**66 771 082**	**9 234 907**	**179 844 512**

[1] تتضمن الخطة الاستراتيجية القطرية ميزانيات سنوية متقلبة طوال مدة تنفيذها، وذلك بسبب الدورات المحددة لأدوات التمويل المعنية، ولا سيّما تلك المرتبطة بتمويل المخاطر، والتي يتم تفعيلها في ظل ظروف محددة.

الملحق الثالث

المستفيدون بحسب السنة

الجدول 4: المستفيدون بحسب السنة						
	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة	المجموع
مجموع المستفيدين (من دون تداخلات)	145 050	545 550	380 550	145 550	160 550	**827 800**

الملحق الرابع

الرصد والتقييم والأدلة وإدارة المخاطر

الأدلة التي تسترشد بها هذه الخطة الاستراتيجية القطرية

1- **الأدلة**: أوصى تقييم الخطة الاستراتيجية القطرية للفترة 2022-2026 بتحويل دور **البرنامج** في الاستجابة للأزمات من تقديم المساعدة الإنسانية على نطاق واسع خلال حالات الطوارئ الموسمية التي يمكن التنبؤ بها إلى تعزيز النظم ذات الوطنية القيادة للحماية الاجتماعية والاستجابة للأزمات، بما في ذلك الخدمات التقنية والمشتركة، مثل خدمات المشتريات ودعم سلسلة الإمداد، مع الاحتفاظ بالقدرة على تقديم المساعدة المباشرة خلال حالات الطوارئ القصوى التي تتجاوز قدرة الحكومة على الاستجابة.

- **الاستجابة في تصميم الخطة الاستراتيجية القطرية:** سيعطي **البرنامج** الأولوية للاستعداد لحالات الطوارئ والعمل الاستباقي والتحويلات المبكرة بدلا من الاستجابة الدورية، مع الاحتفاظ بقدرة احتياطية للطوارئ لمواجهة الصدمات الكارثية والمفاجئة التي تستدعي إطلاق نداء إنساني. وسيعزز **البرنامج** النظم الوطنية لإدارة مخاطر الكوارث والإنذار المبكر. كما سيوسع **البرنامج** نطاق حافظة الخدمات التي يقدمها إلى الحكومة والشركاء، ولا سيما في مجالي اللوجستيات والمشتريات.

2- **الأدلة**: أوصى تقييم الخطة الاستراتيجية القطرية للفترة 2022-2026 بتركيز برامج بناء القدرة على الصمود على التدخلات التي ثبتت فعاليتها واستدامتها، وإدماجها في النظم التي يستخدمها الشركاء والحكومة، بما يتماشى مع الأطر الوطنية، بما في ذلك استراتيجية التنمية الوطنية الثانية والاستراتيجية الثانية للزراعة والنظم الغذائية والتحول الريفي، وبالاسترشاد بالبيانات المقدمة من لجنة تقييم سبل كسب العيش في زمبابوي.

- **الاستجابة في تصميم الخطة الاستراتيجية القطرية:** يتحوّل **البرنامج** إلى نموذج متكامل للقدرة على الصمود، تم تصميمه بالاشتراك مع الحكومة والوكالتين الأخريين اللتين تتخذان من روما مقرا لهما والشركاء الآخرين، ويساهم فيه **البرنامج** في بناء القدرة على الصمود وتنسيق عمل الشركاء. ويحدد النموذج مكونات أساسية، مع إتاحة تكييفها مع السياق التشغيلي. ويستند إلى منصات وطنية قائمة، مثل وحدات الأعمال القروية، لإتاحة تكراره وتوسيع نطاقه على نحو يتسم بالكفاءة من حيث التكلفة.

3- **الأدلة:** أوصى تقييم الخطة الاستراتيجية القطرية للفترة 2022-2026 بدعم إضفاء الطابع المؤسسي على الاستهداف القائم على الأدلة ونظم الحماية الاجتماعية، ضمن أطر الحكومة، مع ضمان احتفاظ **البرنامج** باستقلاله التشغيلي في تحديد المساعدة القائمة على الاحتياجات وتقديمها، بالاسترشاد بالتقييمات المشتركة والبيانات المتعلقة باتجاهات انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية.

- **الاستجابة في تصميم الخطة الاستراتيجية القطرية:** سيواصل **البرنامج** دعم توحيد السجل الاجتماعي الوطني وتعزيز قدرة الحكومة في مجالات تحليل الأمن الغذائي والتغذية، وتوليد الأدلة، واستخدام البيانات. وسيدعم أيضا الجهود الرامية إلى تحسين نزاهة الاستهداف وإدارة هوية المستفيدين، للمساعدة على ضمان وفاء المساعدة التي تقودها الحكومة بمعايير التغطية، والحماية، والكفاية التغذوية، مع الحفاظ على استقلاله التشغيلي بما يتماشى مع المبادئ الإنسانية.

ترتيبات الرصد والتقييم وتوليد الأدلة

4- سيعمل **البرنامج** على تفعيل نهج للرصد والاستعراض والتقييم يتواءم مع إطار النتائج المؤسسية للفترة 2026-2029 الخاص به. وسيُجرى تقييم لامركزي لبرامج مختارة في مجال بناء القدرة على الصمود، بالاستفادة من الدروس المستخلصة من الخطة الاستراتيجية القطرية السابقة، للمساعدة على تحديد النُهج التي تحقق أكبر أثر والأكثر فعالية من حيث التكلفة. وسيجري أيضا استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية القطرية وتقييم مركزي مستقل للاسترشاد بهما في دورة التخطيط المقبلة.[1] وحيثما كان ذلك مناسبا، سيتم استكشاف إمكانية إجراء دراسات طولية وبحوث مواضيعية، بالاستناد إلى مجموعات البيانات الثانوية والوطنية لمعالجة الفجوات الحرجة في الأدلة وتعزيز النظم الوطنية.

[1] من المقرر إجراء التقييم اللامركزي وتقييم منتصف مدة الخطة الاستراتيجية القطرية في عام 2029، والتقييم النهائي للخطة الاستراتيجية القطرية في عام 2030.

5- وسيتم الرصد بالتعاون مع الشركاء، وتكمّله نُهج للرصد تقودها المجتمعات المحلية. وسيواصل **البرنامج** أيضا دعم الرصد الذي تقوده الحكومة على مستوى النواتج، مع زيادة التركيز على التحليل على مستوى الحصائل. وسيُستخدم الرصد من قبل أطراف ثالثة والرصد عن بُعد في المناطق التي يصعب الوصول إليها أو حيث تدعو الحاجة إلى التحقق المستقل. وسيساهم **البرنامج** أيضا في التقييمات المشتركة وعمليات الرصد مع الشركاء، بما في ذلك في مستوطنة تونغوغارا للاجئين. وستُجمَع البيانات باستخدام الأدوات الرقمية حيثما أمكن، وستستوفي الحد الأدنى من متطلبات الرصد المتعلقة بالتغطية والتواتر والتصنيف. وستدعم حلقات التعقيبات المنظمة تصحيح المسار، وتعزز المساءلة أمام الأشخاص المتضررين، وتيسّر التحديد المبكر للمخاطر الناشئة، بما في ذلك من خلال التخطيط التشاركي الذي يضمن مشاركة منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل فعال.

إدارة المخاطر وتدابير التخفيف

6- تتأثر زمبابوي بتقلب الاقتصاد الكلي، وهشاشة العملة، وبيئة السياسات المتغيرة، والصدمات المناخية والبيئية التي يمكن أن تؤدي سريعا إلى تفاقم الاحتياجات الإنسانية وإرهاق النظم الوطنية؛ وسيعزز **البرنامج** العمل الاستباقي ونظم الإنذار المبكر، وسيعدّل طرائق المساعدة وقيم التحويلات القائمة على النقد بما يتماشى مع القوة الشرائية. كذلك، يواجه التمويل قيودا، مما يتطلب من **البرنامج** إثبات قيمة مضافة واضحة للحكومة، والحفاظ على المواءمة مع الأولويات المحددة في استراتيجية التنمية الوطنية الثانية، وتنويع قاعدة موارده من خلال التمويل المتعدد السنوات، والنُهج القائمة على الائتلافات، والمقترحات المشتركة مع الوكالتين الأخريين اللتين تتخذان من روما مقرا لهما.

7- وتتزايد مخاطر نزاهة البرامج، بما فيها التدليس، والتلاعب بالبيانات، وتحريف المسار، عند تقديم المساعدة رقميا والاستعانة بشركاء من أطراف ثالثة؛ وسيعزز **البرنامج** إدارة هوية المستفيدين، ويوسع نطاق إمكانية التتبع الرقمي، ويعزز الرقابة، على أن تدعم وحدة مخصصة لإدارة المخاطر الجهود المبذولة في هذه المجالات. وعندما ينطوي الاستهداف على مخاطر حدوث أخطاء في الشمول أو الاستبعاد، سيطبق **البرنامج** نُهجا شفافة قائمة على المجتمعات المحلية، مع التحقق بالتثليث من البيانات المستمدة من السجل الاجتماعي الوطني، والهياكل المجتمعية، وتقييمات أوجه الضعف. وستُعزَّز هذه النُهج من خلال التحقق اللاحق للاستهداف وآليات متاحة لتلقي التعقيبات. وسيطبق **البرنامج** أيضا بشكل منهجي التدابير المتعلقة بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، بما في ذلك قنوات الإبلاغ السرية وعمليات التحقق من امتثال الشركاء، مع التمسك بنهج يركز على الضحايا والناجين وسياسة عدم التسامح إطلاقا مع التقاعس. وسيبقى واجب الرعاية مسؤولية مشتركة على نطاق المنظمة،[1] يتم تنفيذه في زمبابوي من خلال تدابير استباقية لرفاه العاملين والاستعراض المستمر لضوابط السلامة والأمن.

[1] "إطار المساءلة والرقابة في **البرنامج**" (WFP/EB.2/2025/6-A).

الملحق الخامس

روابط إلى الموارد التقنية والموارد ذات الصلة

يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات المتعلقة بالجوانب التشغيلية وبالميزانية من خلال بوابة بيانات الخطط الاستراتيجية القطرية.[1]

[1] وفق التكليف الصادر بموجب "سياسة الخطط الاستراتيجية القطرية" التي وافق عليها المجلس التنفيذي (WFP/EB.2/2016/4-C/1/Rev.1).